جامعة وهران -2- محمد بن أحمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المقال:

المواطنة التشاركية ودورها في تحقيق التنمية على المستوى المحلي - البلدية نموذجا–

الطالبة:

مقدم إبتسام

السنة الجامعية:2017/2016

ملخص:

ترتبط مساعي إنجاح المخططات التنموية بمسألة إقحام المواطنين في تدبير الشؤون العمومية على المستوى المحلي، وذلك عن طريق تبني المقاربة التشاركية، التي تعد من بين تجليات الإصلاح السياسي والإداري التي أضحت ضرورة حتمية لا مناص منها. فالمواطن المحلي أصبح من الفواعل التي لا يمكن الاستغناء عنها على اعتبار أنه الفاعل الأساسي في تحقيق التنمية المحلية.

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم المواطنة وبناء دولة المؤسسات يتوقف على مدى مشاركة المواطن المحلي في تدبير شؤونه المحلية الساعية إلى تحسين الأوضاع المعيشية بشكل متكامل منسق وجماعي،الأمر الذي يجعل من التنمية المحلية تسيير وفق خطة منهجية محكمة من شأنها دفع التحديات والاستجابة إلى ما يتطلبه المواطن من متطلبات، لهذا فإن المواطنة التشاركية تبرهن على وجود حياة ديمقراطية سليمة من جهة، كما أنها تدلل على فعالية الخطط التنموية المنتهجة من جهة أخرى، على اعتبار أن المواطن يعد المساهم والمشارك في بلورتها.

وبناء على ما سبق، فإن الجزائر على غرار باقي الدول حدت إلى إتباع خطوات الإصلاح على الصعيدين سواء السياسي أو الإداري، وذلك يظهر جليا من خلال اعتماد المقاربة التشاركية التي تركز على إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي.

المقدمة:

لقد أجمعت الوحدات الدولية لاسيما المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك العالمي على أن أزمة التنمية تعود بالدرجة الأولى إلى أزمة غياب إدارة رشيدة، تقوض مشاركة المواطن في البرامج الحكومية والمخططات التنموية على اعتبار أنه غير قادر وليست له المؤهلات الضرورية والدراية الكافية التي تمكنه من إنجاح هذه المخططات، فالمواطن في ظل هذا الاعتقاد السائد يعتبر الحلقة المفقودة أو بالأحرى الفاعل المغيب في صياغة المشروع التنموي على المستويين الوطني والمحلي.

إلا أن إنجاح مخططات التنمية المحلية تحتاج بالضرورة، إلى جهود المواطن الحر المساهم والمشارك في تدبير الشؤون العمومية إلى جانب فواعل أخرى، فهو يمثل محور العملية التنموية بما أنه يعد المشارك فيها والمستفيد من عوائدها.

فالجزائر على غرار الوحدات الدولية، اهتدت إلى إتباع منحى الإصلاح على المستويين السياسي والإداري، وذلك عن طريق الأخذ في عين الاعتبار إقحام المواطن في مخططاتها التنموية، وتأسيسا على هذا تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي: **إلى أي مدى يمكن لمشاركة المواطنين أن تسهم في تفعيل البرامج التنموية، وما هي الآليات الكفيلة بذلك؟**

وعليه يمكن صياغة الفرضيات العلمية التالية لبحث الظاهرة المدروسة:

- ✓ يمكن للمواطنة التشاركية المحلية أن تساهم في تفعيل التنمية المحلية.
- ✓ تؤثر المشاركة التنموية للمواطن إيجابا على مسار التنمية محليا.
- ✓ هناك علاقة طردية موجبة بين الديمقراطية التشاركية التي تبنى على فكرة إدماج الفواعل غير دولاتية، ونجاح التنمية المحلية.
- ✓ يتوقف نجاح المخططات التنموية على مدى تفعيل آليات المشاركة في التسيير الجواري.

الكلمات المفتاحية:

المواطنة التشاركية– التنمية المحلية– المشاركة– الديمقراطية التشاركية– المواطن– الشأن العام.

أولا:ضبط المفاهيم

1/- المواطنة التشاركية:

تستعمل لفظة المشاركة للدلالة على الدور المناط بالمواطنين لتوجيه نشاط الهيئات المحلية، أو لمباشرة القيام بالمهام والمسؤوليات التي يكون المجتمع في حاجة لها[1].

وفي هذا الصدد، يعرف **ماثيو Mathews** المشاركة بأنها تلك الأفعال والسلوكات التي من خلالها يمكن التأثير على صانعي السياسات ومتخذي القرارات في منظومة مؤسسية ما[2].

يرتكز البناء المؤسسي للدولة ومفهوم المواطنة على ركيزة المشاركة السياسية، فكل من هذان المفهومين ينطويان تحت مفهوم واحد يتمثل في الديمقراطية[3]، وعليه من غير الممكن تصور ديمقراطية من دون مشاركة المواطنين في الحياة العامة بفعالية[4]، فمشاركة المواطنين في تدبير الشؤون العمومية هي مستقاة من المعرفة الواسعة التي يكون قد اكتسبها المواطن عن حقوق وواجبات المواطنة[5]. فهذا ما يمكن أن يطلق عليه بالمواطنة التشاركية التي تؤسس لفكرة الديمقراطية القائمة على المشاركة، واحترام التنوع والتعدد والاحتواء بدل الإقصاء والتهميش الممارس في الأنظمة الاستبدادية والتسلطية.

وبالتالي فلفظ المواطن (Citizen) يقابله بالضرورة ومن المفترض الفرد الحر المساهم أو المشارك في الشؤون العامة والمتمتع بمجموعة من الحقوق[6].

انطلاقا مما سبق، يستخلص ما يلي:

المواطن= الفرد المشارك	وبالتالي	المواطنة + المشاركة = المواطنة التشاركية

وعلى الرغم من أن المواطنة كسياسات توضع وتصاغ على المستوى الوطني، إلا أن تجسيدها على أرض الواقع يتم على مستوى أقل من ذلك بمعنى أن يكون إما جهوي أو محلي، لهذا وفي إطار ما أضحى يعرف بالمواطنة المحلية (Citoyenneté local) أصبح من الضروري إشراك المواطن في تسيير شؤونه

[1] كمال نور الله، **اللامركزية من أجل التنمية القومية والمحلية**، د.ب.ن،المنظمة العربية للعلوم الإدارية ومركز البحوث الإدارية، 1975، ص 53

[2] ثائر مطلق محمد عياصرة، **التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 139.

[3] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 99.

[4] أحمد بوذراع، **أبعاد المشاركة الديمقراطية: رؤية تحليلية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد3، باتنة، 1995، ص 122.

[5] منير مباركية، المرجع السابق، ص 97.

[6] المرجع نفسه، ص 78.

المحلية، وسعي هذا الأخير إلى المطالبة بحقوقه على هذا المستوى [1] ، مما يساهم في بلورة خطط التنمية المحلية.

2/-التنمية المحلية:

يتجه القصد اللغوي لكلمة تنمية إلى مفهوم النماء والزيادة، مما يشير إلى أن التنمية تتضمن مجموعة من العمليات الهادفة إلى تحقيق النمو، بسرعة فائقة ووفق خطة محكمة، وفي زمن محدد، فهي تتطلب إمكانات وقدرات بشرية هائلة من أجل إحراز التقدم نحو الأفضل[2].

أما عن مفهوم التنمية المحلية فقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها تلك العمليات التي من خلالها يتم توجيه جهود كل من المواطنين والهيئات الرسمية المحلية، بغية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للوحدات المحلية، والتي تسهم في إعانتها على الاندماج في حياة الأمة، وكذا السعي في تقدمها بأقصى قدر ممكن[3].

ويعرف **آرثر دنهام A.Dunham** تنمية المجتمعات المحلية على أنها توحيد جهود المواطنين المحليين لتحسين الظروف المعيشية لمجتمعهم، وتشجيع هؤلاء على المشاركة في تسيير شؤونهم المحلية بطريقة متكاملة ومنسجمة[4]. وفي هذا الجانب يؤكد **أغات بونارد Agathe Beunard** وآخرون على ذات الفكرة حينما اعتبروا أن التنمية المحلية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بصفة جماعية[5]. كما تعرف كذلك بأنها عملية منظمة هادفة ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية عن طريق التكامل، التنسيق والتعاون البيني من خلال تقديم المساعدات الضرورية من طرف الهيئات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات النشاط الخارجي[6*] .

---

[1] منير مباركية، المرجع السابق، ص 79.

[2] غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 219.

[3] إحسان حفظي، **علم اجتماع التنمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص 341-342.

[4] خنفري خيضر، **«مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية»**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد13، الجزائر، 2010، ص44.

[5] Agathe Beunard et Gwenaelle Diarra – Rossignol et Cathy llech, « **Développement local durable et coopération internationale : des défis communs»**, les cahiers : horizons solidaires, n°64, septembre 2012, p03.

[*] مؤسسات النشاط الخارجي: والتي يقصد بها تلك المنظمات التي لا تكون تابعة للهيئات الحكومية الرسمية ولا إلى القطاع الخاص بمعنى أنها تكون مستقلة عن ما هو رسمي و كل ما هو متعلق بالمشاريع الخاصة، والتي يمكن تسميتها بمؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي عليها التمتع بالاستقلال المالي والإداري قصد تحقيق المبتغى منها وكما يفضل البعض تسميتها بالقطاع الثالث أو القطاع غير الربحي...إلخ.

[6] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 199.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها عملية منظمة وواعية تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين، عن طريق تضافر جهود المؤسسات الرسمية المحلية والمواطنين، سواء أصحاب المشاريع الخاصة (القطاع الخاص) أو أولئك المنضمين إلى هيئات المجتمع المدني، وهنا نكون أمام ما يطلق عليهم بفواعل التنمية المحلية **les acteurs de développement local** .

فمن خلال ما تقدم يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص المشتركة والمتمثلة في:

- أنها عملية منظمة هادفة وواعية.
- أنها تحتاج تضافر جهود أفراد المجتمع المحلي عن طريق التنسيق، التكامل والتعاون.
- تتطلب فترة زمنية محددة.
- تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين اقتصاديا واجتماعيا...إلخ على المستوى المحلي.
- تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة.

ثانيا: التنمية التشاركية المحلية

في الآونة الأخيرة، بات من الضروري الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية لبلوغ في نهاية المطاف تنمية وطنية شاملة، تدفع برقي وتقدم الدولة على مختلف الأصعدة. لهذا عكفت الدول على إشراك فاعلين آخرين تتقاسم وإياهم الأعباء التي تقع على عاتقها من أجل تحقيق رفاهية أكثر وفاعلية أكبر باعتبارهم المستهدفون في عملية التنمية.

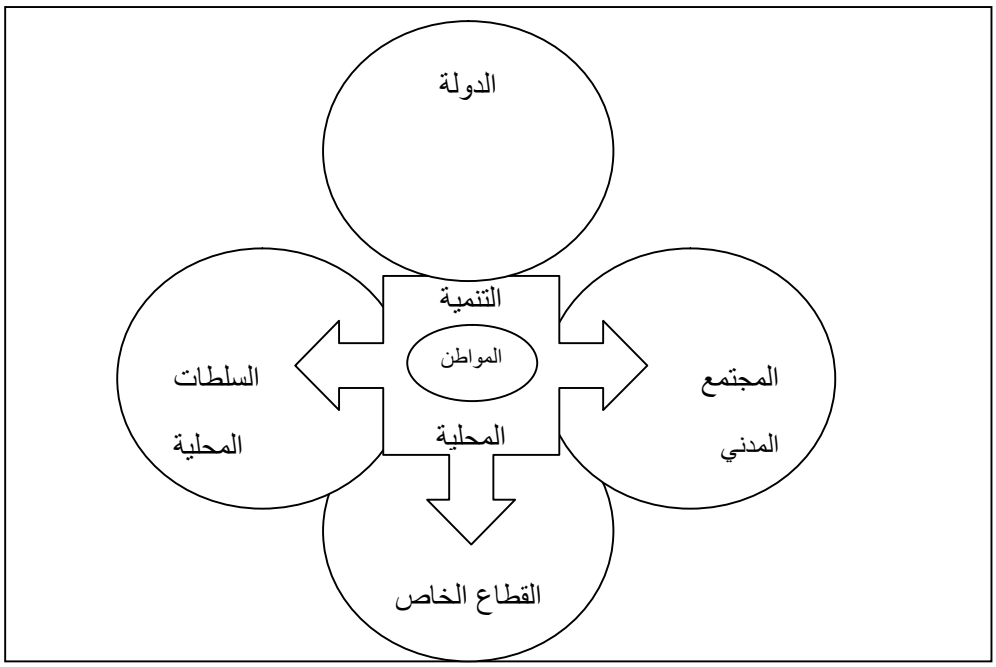

الشكل رقم 01: فواعل التنمية المحلية[1].

1/- شركاء التنمية المحلية:

لم يعد للدولة دور محوري أين تستحوذ على القيام بجميع المهام وتنفرد بأداء هذه الأدوار، وإنما تراجع هذا الدور الريادي نتيجة عجز هذه الأخيرة عن تدبير الشأن العام خاصة في ظل وجود مفارقات إقليمية بين الوحدات المحلية. هذه الأسباب وأخرى أدت إلى ظهور شركاء أو فواعل جدد إلى جانب الدولة والمتمثلة في السلطات المحلية، القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني.

1-دور الدولة:

تتكفل الدولة بمهمة سن وتشريع القوانين، وفرض الإجراءات اللازمة والضرورية لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية كأن تقوم الدولة في المجال الاقتصادي مثلا بوضع القواعد المتعلقة بتحديد العلاقة بين أرباب العمل والعمال، تنظيم القواعد الخاصة بالصحة العمومية، ضبط نظم التأمينات والجمارك، كما تعمل على توقيع الجزاءات القانونية في حال مخالفة التشريعات المتعلقة بسير العملية الاقتصادية[2].

[1] من إعداد الباحثة.
[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص ص 141-142.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد أصبحت الدولة تحرص على تحقيق الرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال توفير متطلبات العيش الكريم من مسكن، غذاء، صحة وتعليم. علاوة على ذلك فإنها تسعى إلى معالجة مشاكل الفقر والبطالة بوضع الآليات اللازمة والتي تأخذ في الحسبان طبيعة كل مجتمع محلي[1].

إلى جانب ذلك، فإن الدولة أضحت تعمل جاهدة على خلق جو يسوده الاستقرار الاجتماعي والسياسي لضمان ديمومة مختلف السياسات واستمرارها. وفي هذا الصدد حظيت الدولة باهتمام البنك الدولي حيث في سنة 1997 أصدر هذا الأخير كتابه السنوي الذي أقر ضرورة إعطاء الحركية والحيوية لمؤسسات الدولة مع الأخذ في عين الاعتبار مبدأي الشفافية والمحاسبة مما يضمن تحقيق أدوارها بكفاءة وفعالية (أي القيام بالدور المنوط بها بأقل التكاليف وأسرع الطرق وأنجعها مع تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج)، ذلك عن طريق تأسيس شبكات الحفاظ على الأمان الاجتماعي، تحفيز المشاريع الصغيرة، وضع برامج لإعادة التأهيل والتدريب وتحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية وحماية الطبقات المغلوب على أمرها، إذ تبقى الدولة بمثابة صمام الأمان لهذه الفئات بصفة خاصة والمجتمع عموما[2].

وعليه، يتلخص دور الدولة في سن التشريعات والقوانين الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية ومنه التنمية الشاملة، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة والحفاظ على الأمن والنظام العام للدولة تفاديا للوقوع في أزمة تصادم المصالح، فالدولة باتت تمثل الحارس والمراقب لما يدور حولها من سلوكات سواء أكانت هذه التصرفات حسنة، فتقبل أو سيئة فترفض مع توقيع الجزاء على من خالف الضوابط والأسس العامة التي يقوم عليها هذا المجتمع.

2- السلطات المحلية:

بينما محليا ينبغي أن تسعى السلطات المحلية إلى إدماج وإشراك المواطنين في تدبير الشؤون والقضايا ذات البعد المحلي، وذلك عن طريق تشجيعهم للانضمام في اللجان الرسمية وتنظيم اللقاءات الدورية والمستمرة والعمل على توعيتهم وتحسيسهم بالمشاريع التنموية عبر لجان خاصة بمتابعة ومحاسبة ومراقبة سيرورة هذه المشاريع. إضافة إلى ذلك يجب على هذه السلطات أن تراعي مبدأ الشفافية من خلال نشر المعلومات الكافية، وتسهيل عملية الحصول عليها، وكذا الكشف عن جداول الميزانية والمشاريع المنتظر

[1] جمال منصر،« التحولات السياسية وانعكاساتها على دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة»، في: التحولات السياسية وإشكالية التنمية، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع و دار الروافد الثقافية ناشرون، 2014، ص. ص 55-57.
[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 143.

انجازها.إلى جانب إجراء الاستفتاءات التي تخص تحديد حاجات و أولويات المواطنين، وتعيين لجنة تهتم بإقامة المسوحات الإحصائية، والعمل على الاستعانة بالهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في بلورة المشاريع التنموية محليا لتجنب تضارب المصالح من جانب، ولتعزيز جسور الثقة بين السلطة المحلية والمجتمع المدني من جانب آخر[1].

يناط بالسلطة المحلية القيام بتنفيذ القوانين الصادرة عن الدولة والعمل على نقل شؤون المواطن المحلي وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى الدولة، والتي بدورها تقوم بحل مشاكل المجتمع المحلي، والاستجابة لحاجاته اللازمة عبر السلطة المحلية والتي تعود بدورها لترد على انشغالات هذا المجتمع. فالسلطة المحلية في هذه الحالة تمثل الوسيط **intermédiaire** أو حلقة الوصل بين الهيئات المركزية والمواطنين. أما إذا كان ذلك لا يستدعي الرجوع إلى السلطة المركزية، فعلى الهيئات المحلية البث في مشاكل مواطنيها مباشرة، وهذا ما يخفف العبئ على المركز من جهة، ويعزز الثقة ويقربها من فئات المجتمع من جهة أخرى، كما لا ينبغي عليها أن تحتكر المعلومات وتحتفظ بها لوحدها مما يؤدي إلى التشكيك في نزاهتها وشفافيتها، بل بالعكس من ذلك، فيجب عليها إقامة اللقاءات والندوات بصفة مستمرة، وكذا السعي للاستعانة بقنوات الإعلام المرئية المكتوبة والسمعية لتمرير الرسالة، مما يشعر المواطن بأهميته من جانب، ويجعله كثير الولاء والانتماء من جانب آخر، وهذا كله يصب في خدمة التنمية.

3- القطاع الخاص:

أصبح من الواضح أن معظم الدول أضحت تتجه إلى اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الحرية الاقتصادية. هذا ما دفع إلى اعتماد فكرة إدماج القطاع الخاص أو القطاعات غير الربحية في سبيل تحقيق التنمية المحلية وعليه التنمية الشاملة. فالدول قاطبة باتت تدرك الأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص كمورد رئيسي وركيزة أساسية، والتي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتقديم أفضل الخدمات وأحسن السلع لهم[2].

يتوقف دور القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية، المساهمة في رفع الآلة الإنتاجية للسلع والخدمات، توفير مناصب الشغل لليد العاملة الذي يجنب من الوقوع في هوة البطالة، والسعي من أجل جلب العوائد الاقتصادية وتوسيعها عن طريق الاستثمار، فقد أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات العلمية

[1] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير2013، ص 30.
[2] زهير الكايد عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 46.

أنه هناك علاقة طردية وطيدة بين دور القطاع الخاص والنمو الاقتصادي بمعنى أن نمو الإنتاجية يتوقف على مدى نشاط الاستثمارات الخاصة[1].

وعلاوة على ذلك، يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تنمية المجتمع المحلي في إطار عقود الامتياز والشراكة التي تبرمها الإدارات العمومية مع أصحاب المشاريع الخاصة، وذلك للاستفادة من خبرات هؤلاء من جهة، وانجاز المشاريع بأكثر فعالية وكفاءة من جهة أخرى.

4- المجتمع المدني:

منذ عقدين من الزمن دعى مجموعة من الباحثين إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في مشاريع التنمية المحلية والتهيئة الإقليمية، وأصبح يعتبر كمكون رئيسي في مجال حوكمة الوحدات المحلية والشؤون العامة، فقد شدد هؤلاء الباحثين على إقحام هيئات المجتمع المدني في التهيئة الإقليمية من خلال إقامة اجتماعات من شأنها تقديم المعلومات للمواطنين les réunion d'information ، وكذا من أجل إدارة وتوجيه الإقليم بطريقة جماعية على اعتبار أن الإقليم يمثل وحدة مشتركة بين كل الفواعل différents acteurs[2].

يقترح **بيار موليز Pierre Muller** نظرية الفعل العمومي أو العام l'action publique لمحاولة تحديث الآليات التي توحد بين الهياكل المتوفرة والمبادرات الفردية. ويرى أن السبب وراء تشجيع مشاركة المجتمع المدني يكمن في تلك المعايير الاجتماعية les normes sociales والمتمثلة في:

- الاعتقاد بإيجابيات الإدارة التشاركية.
- والمقاييس التعاقدية* les mesures contractuelles.
- أو المقاييس التعاقدية التفاوضية** les mesures contractuelles négociées.
- الديمقراطية المحلية.
- الديمقراطية التشاركية.

[1] زهير الكايد عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 64.

[2] Richard Raymond, «la société civile ce nouvel acteur de l'aménagement des territoires», l'information géographique, vol 73 ,2009/2, p10.

* المقاييس التعاقدية: في هذه الحالة العقد يقدم من قبل السلطات العمومية إلى أعضاء المجتمع المدني من دون إقامة التفاوض (مثلا: الاستفتاء حول مشروع معين).

** المقاييس التعاقدية التفاوضية: في هذه الحالة شروط العقد يتم التفاوض عليها بين السلطات العامة وممثلي المجتمع المدني، دون الحسم في الشروط إلا بعد أخذ موافقة أعضاء المجتمع المدني. **للمزيد أنظر:**

Richard raymond, Op.cit, p11.

هذه الجوانب التي أطلق عليها **بيار موليز Pierre Muller** بالأطر المعرفية للفعل العمومي l'action publique.[1]

فحيوية المجتمع المدني تقاس من خلال درجة استطاعته على تأطير المواطنين من جانب وقدرته على تلقين مبادئ العمل التطوعي والحس المدني وقيم التنمية التشاركية من جانب آخر[2] . فهذا ما يسميه العلماء بالتنشئة السياسية والتي تعني حسب **ألموند Almond وبول Pole** جملة الاتجاهات والقيم التي يكتسبها المواطن ويوظفها حينما يتم تجنيده لأداء أدوار اجتماعية مختلفة[3].

2/- المواطن محور العملية التنموية:

إن فكرة مشاركة المواطن ليست وليدة العصر الحديث وإنما يعود تاريخها إلى الفكر السياسي اليوناني عموما ودولة المدينة "أثينا" بالأخص. فالمجتمع الأثيني آنذاك كان يفتح المجال للمواطن ويتيح له فرصة المشاركة في تدبير الشأن العام. إلا أنه ما يعاب على هذه الممارسة أنها كانت تقصي العبيد والأجانب من المشاركة على اعتبار أنهم ليسوا مواطنين أثينيين.

وبعد مرور الزمن تم إعادة النظر في هذه الفكرة، وذلك بعدما واجهت الإدارات والمؤسسات الحكومية تحديات جمة، لهذا كان لزاما إقحام فواعل مجتمعية جديدة أهمها المواطن الذي بات يمثل الغاية فضلا على أنه الوسيلة في آن واحد.

غاية لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقوم على مشاركة المواطنين بغية تنمية مجتمعهم المحلي والتي بدورها تسهم في سد حاجات المواطن، ووسيلة لأنه من خلال مشاركة المواطن يتم بلوغ أهداف التنمية المحلية[4]. وبالتالي فالعنصر البشري (المواطن) هو الأداة التي مت خلالها يمكن تفعيل مشاريع التنمية وهو المستفيد منها والمتلقي لها[5].

على غرار الإدارات العمومية، فالإدارة المحلية كفرع من فروع هذه الأخيرة لطالما عانت من عوائق شتى، ساهمت في الحد من الدفع بعجلة التنمية المحلية، إلا أنه ولهذا السبب انتهجت الكثير من الدول سياسات الإصلاح السياسي والإداري التي ترمي إلى إيجاد آليات وميكانيزمات معاصرة فعالة

[1] Richard Raymond,Op.cit, p11.

[2] حسن كريم، المرجع السابق، ص 31.

[3] عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص 284.

[4] عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق، ص 319.

[5] إحسان حفظي، المرجع السابق، ص 341.

لإدارة الشأن المحلي وفق رؤية جديدة تركز على إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتسعى كذلك إلى إشراك المواطن في الحياة السياسية[1]، والتي يفضل تسميتها علماء السياسة والإدارة بالديمقراطية التشاركية la démocratie participative .

تمثل مشاركة المواطن المحلي الركن الأساس في الإدارة المحلية وتعتبر أيضا أداة للتنشئة السياسية، ووسيلة لتحقيق التنمية اقتصاديا واجتماعيا، كما تساهم في زيادة كفاءة الأداء الإداري، هذا إلى جانب أنها تؤدي إلى تقوية الولاء الوطني[2] الذي يجنب الوحدات المحلية من تضارب الآراء والأفكار والوصول في نهاية الأمر إلى نزاعات اجتماعية وأزمات معقدة تزعزع الاستقرار العام للدولة ككل.

ثالثا:التنمية التشاركية للمواطن في الجماعات المحلية – البلدية نموذجا–

تشكل البلدية الوحدة القاعدية للدولة، فهي التي تعكس نظام اللامركزية الإدارية باعتبارها هيئة إدارية محلية لامركزية. وعليه فإن البلدية تعتبر الصورة المصغرة للدولة والأداة التي تستخدمها لتنفيذ برامجها ومخططاتها التنموية، حيث منحت المؤسسات الرسمية الحكومية هامش من صلاحياتها لهذه الوحدة المحلية، كما اعترفت لفواعل أخرى بحق المشاركة في التسيير المحلي من خلال التأسيس لفكرة " **خدمة المواطن عن طريق المواطن بهدف تقديم أفضل خدمة عمومية للمواطن**".

1/– المواطنة التشاركية في الأطر القانونية:

بادئ ذي بدء ينبغي الإشارة إلى مكانة البلدية في فحوى الدستور على اعتباره التشريع الأساسي في الدولة، فالبلدية تعد الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة[3] ، كما يمثل المجلس المنتخب (المجلس الشعبي البلدي) الفضاء الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته وحاجاته حيث يقوم بدور الرقابة على أداء السلطات العمومية، فهذا المجلس يعتبر قاعدة اللامركزية والمكان الذي يشارك فيه المواطنين قصد تدبير شؤونهم العمومية، وقد عزز المشرع مبدأ المشاركة بالنص صراحة في المادة 15 فقرة 3 على أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية في عمل الجماعات المحلية[4]. وهذا الأمر الذي أضافه التعديل

---

[1] عصام بن الشيخ و الأمين سويقات، « إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب- دور المواطن ، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي»، في: الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 45.

[2] ناجي عبد النور، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر: مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010، ص 86.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 16-01، المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية ، العدد 14، الصادرة في 27 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 7 مارس 2016، المادة 16 ، ص 08.

[4] المواد 15و17 من القانون 16-01 ، ص 08.

الدستوري الجديد والذي لم يكن معبر عنه بهذه الصيغة المباشرة في سابقه، وإنما كان يكتفي فقط بالإشارة إلى أن المجلس المنتخب هو مكان لمشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام دونما ذكر المقاربة التشاركية التي أضحت تتبناها الدولة كأساس لبلوغ مقاصد التنمية المحلية، فأصبحت الديمقراطية التشاركية ضرورة ملحة تفتح المجال أمام إقحام رأس المال البشري (المواطن) في تحقيق البرامج التنموية.

أما بالنسبة لقانون البلدية 11-10 فقد اعترف بأهمية البلدية باعتبارها القاعدة الإقليمية واللامركزية والإطار الذي تمارس فيه المواطنة إلى جانب أنها تشكل محور العملية التشاركية للمواطنين[1] في التسيير الجواري وممارسة الديمقراطية المحلية، والذي يدل على الاهتمام بمشاركة المواطن في تسيير شؤون البلدية هو تخصيص بابا كاملا لذلك من خلال أحكام المواد من 11 إلى 14.

فالمواطن ووفقا لأحكام هذه المواد يعتبر شريك فعال لإنجاح البرامج والمخططات التنموية وذلك من خلال[2]:

1- العمل على استشارة المواطن في تحديد الأولويات المتعلقة بالتهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإعلام المواطن بشؤونه المحلية.
2- ممارسة المواطن الرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي من خلال تقديم هذا الأخير لبيانه السنوي عن أعماله.
3- السعي من أجل تحفيز المواطنين للمشاركة في تسيير شؤونهم العامة وحل مشاكلهم وتحسين أوضاع معيشتهم.
4- الاستعانة بصفة استشارية بشخصية محلية خبير أو جمعية محلية معترف بها قانونا قصد تدبير شؤون البلدية.
5- للمواطن الحق في الاطلاع على مستخرجات المداولات أو أخذ نسخة منها.

يعيد ويؤكد المشرع على المقاربة التشاركية من خلال المادة 103 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية التي تنص على أنه:"يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد37، الصادرة في أول شعبان 1432 الموافق لـ 3 يوليو 2011، المادة 2 ، ص 07.
[2] المواد 11-12-13-14 من القانون 11-10، ص 08.

قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"[1]. فهذا يعني أنه يحق للمواطن إدارة المشاريع التنموية في مختلف المجالات منها[2]:

- المشاركة في إعداد برامج ومخططات تهيئة الإقليم وتنميته.
- أخذ رأيه واستشارته في المشاريع الاستثمارية والتجهيزات الإقليمية.
- السهر على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء.
- السهر على حماية البيئة.
- تأمين الصحة العمومية.

2/- رهانات المواطنة التشاركية ومحدوديتها:

إن أي عمل لا يكاد أن يخلو من الحواجز التي تحد من قيامه بصفة فعالة وعلى أكمل وجه، هذا ما يقاس على الرهانات التي تواجه المواطن المحلي حينما يجند للمشاركة في تحقيق التنمية المحلية:

1- انعدام تفعيل الآليات الرامية إلى إقحام المواطنين في التسيير الجواري[3].

2- ضعف العلاقة بين المنتخب المحلي والمواطن، وذلك راجع إلى اهتمام المنتخب بالمصلحة الخاصة أكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة، والتي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للمواطنين[4].

3- انعدام الثقة في المواطن من قبل رؤساء المجالس البلدية على اعتبار أنه يمكن لإشراك جموع المواطنين أن يفضي إلى خلق "خبراء جهلاء" ليس لهم الدراية الكافية بالخطط التنموية وضعف قدراتهم وإمكاناتهم الشخصية التي تؤهلهم لأداء هذا الدور[5].

4- انعدام فرص العيش الكريم والشعور بالظلم والتهميش[6].

---

[1] المادة 103 من القانون 11-10، ص 17.
[2] المواد من 107-121 من القانون 11-10، ص 17-18.
[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 140.
[4] محمد بوسلطان، « المجالس المنتخبة المحلية والديمقراطية: دور المواطن»، اليوم العالمي للديمقراطية ، يوم دراسي حول من أجل إسماع صوت الديمقراطية، مجلس الأمة، 15 سبتمبر 2013، ص 33.
[5] عصام بن الشيخ والأمين سويقات، المرجع السابق، ص 60.
[6] حداد محمد، « المشاركاتية وحق المواطن في الإعلام»، مجلة القانون المجتمع والسلطة، عدد خاص، أشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها، رقم 1، 2012، ص 65.

5- غياب عنصري التشجيع والتحفيز في المبادرات الفردية والجماعية[1].

6- نقص التوعية الاجتماعية بالسياسة العامة، مما يدفع بالمواطنين إلى عدم التحلي والالتزام بهذه البرامج[2].

7- عدم الإكثرات واللامبالاة التي يظهرها المواطن تجاه المشاريع التنموية يقف عائقا أمام مشاركته.

8- غياب دور المجتمع المدني في تأطير المواطنين وتحسيسهم بالقيم والأسس التشاركية وحثهم على المشاركة.

9- ضعف الثقافة القانونية لدى المواطن.

10- احتكار الجماعة المحلية للمعلومة والاحتفاظ بها.

11-عدم وجود إعلام جواري من شأنه تمرير المعلومات والشؤون التي تخص المواطن المحلي، وإن وجد يبقى دوره ناقص غير مفعل بسبب انعدام الاتصال والتنسيق بينه وبين السلطات المحلية.

12-غياب التفعيل الجاد للرقابة التي باتت تؤسس لتجاوز السلطة المحلية.

الخاتمة:

اهتمت الدراسة بالبحث والتقصي عن مدى فاعلية الدور الذي يقوم به المواطن بخصوص تنمية مجتمعه المحلي على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثبتت الدراسة صحة الفرضيات العلمية السابقة، والتي تؤكد على أن إقحام المواطن في صياغة المشروع التنموي من بين الآليات الكفيلة بتفعيل المخططات التنموية على المستويين الوطني والمحلي، وذلك بالاعتماد على المقاربة التشاركية (الديمقراطية التشاركية) التي تفضي إلى مشاركة جميع الفواعل المجتمعية (السلطات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في التسيير الجواري. وبالتالي يبقى الهدف الأسمى للتنمية المحلية هو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين اقتصاديا واجتماعيا.

إلا أنه هناك بعض التحديات التي تقف حاجزا أمام إنجاح البرامج التنموية والتي تستدعي بلورة مجموعة من الآليات والميكانيزمات والتي يمكن تلخيصها في:

[1] عدمان مرزيق ودحية عبد الحفيظ، "الادارة العمومية الجزائرية في ظل التحديات المحلية والعالمية"، حوليات جامعة الجزائر، العدد24، الجزائر، جويلية 2013، ص 81.

[2] ليمام سالمة وبارة سمير، صنع السياسات العامة: دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014، ص 181.

على المستوى القانوني:

- وضع الأطر القانونية التي تفعل بصفة جادة مشاركة المواطنين، وذلك من أجل الحد من تجاوزات السلطات المحلية، والعمل على تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن وتقنينها.
- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة الشعبية التي تمارس على أعمال المجالس المنتخبة.

على المستوى الاجتماعي:

- العمل على محاسبة المجتمع المدني بخصوص تأطير المواطنين وتوعيتهم وتحسيسهم بأهمية الدور المناط بهم، وحثهم على حل مشاكلهم عن طريق التكامل والتنسيق بين مختلف الفئات.
- تقوية الشعور بالولاء والإحساس بالانتماء من خلال تنظيم حملات توعوية وإقامة دورات تكوينية تمكن المواطنين من تحسين مكتسباتهم القانونية.
- خلق قنوات للتعبير عن الحاجات الضرورية من خلال إنشاء وسائل الاتصال ودعم الإعلام الجواري بمختلف أنواعه.

على المستوى الإداري:

- حث الإدارة على تقديم المعلومات الضرورية واللازمة للمواطنين.
- وضع سجل إداري إلكتروني تدون فيه الأولويات والحاجات التي تخص المواطنين، والسعي من أجل استدعائهم بشكل دوري ومستمر لحضور مداولات المجالس المنتخبة بوضع قائمة اسمية لكل المواطنين القاطنين بالبلدية.

وبغية **إنجاح مشروع تنموي ينبغي انتهاج الخطوات التالية:**

1- التعرف على مطالب واحتياجات المواطنين وتشخيصها.
2- وضع خطة محكمة ومضبوطة تأخذ في الحسبان ما يتوفر للوحدة المحلية، من إمكانات مادية وبشرية، مع تحديد البدائل الضرورية و اختيار أفضلها وأنجعها.
3- الشروع في تجسيد الخطة.
4- رقابة مدى تطبيق الخطة كما أسست لها مسبقا من قبل لجان خاصة بالمساءلة والمحاسبة، حيث يكون أعضائها قاطنين في بلديات أخرى.

5- القيام بتقييم وتقويم النتائج من خلال الوقوف على مدى تحقيق المطلوب، وتحديد نسب نجاح أو فشل المشروع.

6- القيام بجس النبض عن طريق التقرب من المواطنين ورؤية استجابتهم أو رفضهم للمشروع.

7- وفي الأخير تقدم امتيازات للبلديات التي حققت نسب نجاح أكبر لمشروعها ، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز التنافس البيني بين البلديات المختلفة.